الأيام ALAYAM
الثلاثاء 30 شوال 1435 - العدد 9269
Tuesday 26th August 2014 - No. 9269

سلمان الدوسري

هل يخسر الخليج قطر؟!

لم تمر على دول الخليج أيام صعبة، كما هي أيامنا هذه، فلا تكفي التوترات غير المسبوقة التي تحيط بالمنطقة، ولا يكفي تبدل سياسات دولية كانت ثابتة وواضحة، ولا يكفي خمول الدولة الأقوى في العالم، ليأتي الخلاف الخليجي – القطري ويزيد الطين بلة، فالترقب سيد الموقف، خاصة بعد توافق السعودية والإمارات والبحرين على أن شقيقتهم قطر غير مستعدة فعلاً، لا قولاً، لتصحيح سياستها المتسببة بضرر بالغ لهم. اجتماعات ولقاءات ومباحثات، وزراء يذهبون، وآخرون قادمون، لجان تراقب وتسجل وترفع تقاريرها، ويبقى القرار الأخير في يد قادة الدول الثلاث، الذين صبروا صبرًا لم يعد يمكن المراهنة على استمراره أكثر.

من الواضح أن صدر الدول الخليجية لم يعد يحتمل سياسة الدوحة التي تكون أحياناً «شاطحة» عن شقيقاتها ومحيطها، كما أنه من الواضح أيضاً أنه لم يعد لدى قطر ما تقدمه لتواري أخطاء سياستها الموجّهة ضد مصالح شقيقاتها، بالإضافة إلى عدم قدرة قطر أصلاً على التخلص من ملفات شائكة مع أطراف وجهات لا تستطيع إنهاء العلاقة معهم بسهولة. هل يمكن لقطر، مثلاً، أن تصبح ذات يوم لتقول لـ«حزب الله» والحوثيين وجماعة الإخوان المسلمين وغيرهم: «شكر الله سعيكم.. أغلقنا ملفاتنا معكم»؟ هل بإمكانها فجأة أن تقطع علاقاتها مع كل من يسيء لجيرانها من أراضيها، وفي الوقت ذاته تحتضنهم وتؤويهم؟ للتذكير فقط، أنه بعد يوم واحد من زيارة أمير قطر الأخيرة للسعودية، ولقائه خادم الحرمين الشريفين، وبينما الأنظار تتجه لقرارات قطرية تخفف الاحتقان، وتبشّر على الأقل بحسن نوايا مقبلة، يجري تعيين مدير عام جديد لقناة «الجزيرة»، عُرف عنه توجهاته العدائية الصريحة وشتائمه، وبالاسم، للسعودية والإمارات والبحرين وقيادتها وحكوماتها، فأي رسالة تريد أن ترسلها الدوحة؟ وأي مصالحة تجري طالما هذه سياسة الشقيقة مع شقيقاتها؟ لاحظوا.. نتحدث هنا عن قرارات علنية، ولم نتطرق إلى القرارات التي يمكن أن تجري تحت الطاولة.

ليس بخاف على الشارع الخليجي حجم أخطاء السياسة القطرية، التي غضّ النظر عنها الأشقاء الكبار سنين طويلة، أملاً في عودتها لعمقها الخليجي، إلا أن المشاغبة خرجت من وصفها هذا للتحوّل إلى سياسة مزعجة ومؤذية، قبل أن تتطور إلى سياسة موجهة، وبشكل واضح وصريح، ضد جيرانها، الذين بدورهم قدموا ملفاً ضخماً عامراً بالأدلة للحكومة القطرية يثبت صحة مواقفهم، في حين يرد القطريون بأن سياستهم الخارجية لا يتحكم فيها أحد، ولا يمليها عليهم أحد، وأن الدول لا تُقاس بحجمها، بل بطموحاتها! ويعتبرون أن أي سياسة حتى لو كان ضررها واضحاً على الجيران، فإن ذلك لا يعني السماح لهم بالتدخل في «شأن سيادي». ينسى الأشقاء القطريون دائماً أنه لا يحق لدولة أوروبية من الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تخالف السياسة العامة للاتحاد، ولنا في الموقف من أوكرانيا مثل.

لا جدال في أن قطر تريد التأكيد على أن سياستها لا تؤثر على عضويتها في مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها مع جيرانها، وستستغل كافة وسائلها أفضل استغلال لإيصال رسائل داخلية وعربية ودولية بأنها ماضية في منهجها مهما كانت النتائج. أما دول الخليج فهي أيضاً لن تصمت أكثر من صمتها 18 عاماً على سياسات تجزم بأنها لم تتوقف في النيل من استقرارها. لا أحد في دول الخليج يريد أن يخسر قطر، ولا أحد يريد أن تنكفئ على نفسها قطر، ولا أحد يريد، وهو الأخطر، أن يتسبب الخلاف في تحالف دول، مثل إيران أو غيرها، مع قطر، لكن السؤال: هل هذا ما تريده قطر؟!

نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط

> **ليس بخاف على الشارع الخليجي حجم أخطاء السياسة القطرية، التي غضّ النظر عنها الأشقاء الكبار سنين طويلة**

خليل يوسف

المجتمع المدني.. دعوة إلى مراجعة نوعية ..!

يوسف الحمدان

عن واقع جمعيات النفع العام.. وبشكل اكثر دقة عن واقع مؤسسات المجتمع المدني فى البحرين، من جمعيات وأندية ونقابات وتعاونيات واتحادات وروابط ومراكز وكيانات، اجتماعية، خيرية، إسلامية، حقوقية، سياسية، ثقافية، ومهنية... الخ، لابد من وقفة، ولابد من نقاش جدي عام حول هذا الملف الذي من الخطأ الاستهانة به، نقاش واسع وعميق وواع ورفيع من حيث النوعية والمستوى والهدف، لعلنا نصل الى الوصفة الناجحة التي تنهض بدور هذه المؤسسات.

يمكن الاستفاضة وبكل أريحية عن أسباب الحاجة الى مثل هذه الوقفة، واحسب انه حين نبدأ التقليب فى هذا الملف ربما نشعر اننا غير قادرين على التوقف ، فالحديث عن واقع المجتمع المدني ومؤسساته هو استعراض لعناصر مشهد من اهم مشاهد الحياة فى بلدنا فى الوقت الحاضر، وإذا أخذنا فى الحسبان ان المجتمع المدني في ابسط تعريف هو مجتمع الأنشطة التطوعية التي تنظمها جماعات تلتقي حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة وتعمل تطوعيا في كل الميادين والمجالات، او هو المجتمع المستقل الى حد كبير عن إشراف الحكومة ويعمل بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة والحماسة لخدمة المصلحة العامة، او هو المجتمع الذي يمارس مهمة تنمية ثقافة خدمة المجتمع وثقافة الحقوق وثقافة المواطنة وثقافة السير على درب الديمقراطية، او هو المنظومة السياسية وصمام الأمان لأي مجتمع، وبهذا المعنى قال غرامشي «الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني».

إذا أخذنا فى الحسبان ذلك كله، وعلمنا ان الدستور البحريني ينص على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة، وعلمنا كذلك ان السنوات القليلة الماضية شهدت عندنا ولادة مؤسسات أهلية كثيرة تحت عناوين وأهداف كبيرة، وان عدد هذه المؤسسات من جمعيات وخلافه يقارب 600 مؤسسة تتفاوت في أهدافها وقدراتها ومقاصدها وفاعليتها وعلاقتها بالمجتمع، منها ماظهر فجأة واختفى فجأة، ومنها من بقي دون ان يسمع احد عنها شيئا وكأنها لم تكن، ربما لأنها تشكلت من مجموعات صغيرة استفادوا منها ثم غادروا الساحة، او ربما لأنها من النوعية التي غالبها الانقسام والضعف فتلاشت ، او ربما لان بعضها تحول الى مشروعات صغيرة لبعض المنتفعين ارتضوا لها دور «الديكور» وممارسة العمل التطوعي الشكلي والأجوف وجعلوها توّرث كالممالك او بمثابة «الرهن العقاري»، او ربما لأنها من الأصل والفصل لم تكن مؤسسة مجتمع مدني، والأسوأ حين بات همّ بعضها تضييق الخناق على قوى المجتمع المدني الفاعلة، وممارسة ماقد يعد من «وساوس الشيطان» لأهداف غير اهدافها ولنيات غير سليمة، ومنها ما تحول الى مجرد واجهات لهيئات للنفع العام من دون أفق واضح للمسار مكبلة بأنانية البعض ونرجسيتهم وفسادهم وتقديم المكاسب الشخصية الضيقة على المصالح الوطنية العريضة.

ليس ذلك فقط ما يعكس واقع حال بعض الجمعيات وما ينخرط منها فى سياق مؤسسات المجتمع المدني،

دققوا، ستجدون هناك جمعيات استحالت أحصنة لمن لاصهوة له، وستجدون ان بعض هذه الجمعيات كانت جزءاً من تعاظم الغلط حين لم تتصرف بمسؤولية تجاه قضايا الوطن، بل كان بعضها منبعا لحالة الانشطار فى المجتمع بعد ان غلبت عليها الذهنية الطائفية، وأصبحت أداة مطواعة فى يد من جعلوا هذه الجمعيات تعمل حسب الطلب وكل أشكال التوظيف والاحتواء وما يثير اللبس وينفتح على إشكاليات وتحديات حجمت وشوهت وأعاقت عمل هذه الجمعيات وجعلتها ليس فقط بعيدة عن العمل بصورة مستقلة وموضوعية، بل أقحمتها فى أخطاء لا تتسم بالشفافية وفي بعض القضايا ذات الطبيعة الإشكالية غير التوحيدية على قضايا عامة تدخل فى صلب أهدافها المفترضة.

يمكن ان يضاف الى ذلك ظاهرة «تسييس او تديين او طأفنة» جمعيات او مؤسسات أهلية (أو قل المجتمع المدني إذا أردت)، ابتعدت طوعا او قسرا عن أهدافها، الخيرية او الدعوية او الاجتماعية او السياسية، وأراد القائمون من وراء ذلك او من استمرأوا الهيمنة على هذه الجمعيات وبكل جد ونشاط ان «يستعبطوا» الناس باسم الدين او الطائفة وتارة بشعارات سياسية رخيصة لايمكن النظر إليها الا بنظرة «تصغيرية وتشكيكية» مقرونة بكثير من علامات التعجب والاستفهام، خاصة حين يفترض ان هذه الجمعيات منسوجة فى الأصل بخيوط الشراكة الوطنية ونبذ التعصب وبمنأى عن الجنوح بجعل العمل الأهلي تمثيلا لطائفة او كونه قوى لها او كسورا منها ..!

بصراحة شديدة.. من منا لم يستشعر بهذا الواقع، او بشيء منه، او بالحاجة الى مراجعة واعية وجادة لما يمكن الا ان يشعرنا بكل مع معاني المرارة والأسى حين نتمعن فى حال معظم مؤسسات مجتمعنا المدني ولا نقول كلها، لأن هناك من يصر على ان يكون فاعلا ومؤثرا ومدركا للتحولات البنيوية والتحديات ومنها المحاولات التي لم تتوقف للمساس باستقلاليتها او فرض هيمنة او قيود من جهة او جهات لديها اعتبارات وحسابات ومصلحة فى انسداد أفق مسيرة هذه المؤسسات وإضعافها بأي شكل من الأشكال ومن ذلك فرض بعض القيود او التدخل فى شؤونها اوافتعال علاقات تصارعية وغير تنافسية وغير تكاملية فيما بينها، ولذا نعود ونكرر الحاجة الى بحث معمق حول واقع مؤسسات المجتمع المدني وكيف ننهض بهذا الواقع، وحتى لا يصبح سيناريو إخفاق هذه المؤسسات هو الأقرب لنا، وتتحول عشرات، ان لم يكن مئات الجمعيات الى مجرد أرقام وعناوين او ديكور نتجمل به أمام العالم.

للرجوع للمقالات السابقة

> **ظاهرة «تسييس أو تديين او طأفنة» جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني**

نائب مخاتل وناخب أحمق !!

كعادتهم، كلما شارفت الانتخابات النيابية على الأبواب، ازداد حماسهم وضجيجهم وجاوز حدود المعقول واللامعقول، أملا في الحظوة بفرصة نيابية جديدة، بل وتتكثف مطالبهم ومطالب أهالي دوائرهم كلها التي صمتوا عنها طوال فترة «إقامتهم» الطويلة في مجلس النواب، في الشعرة الأخيرة من ذيل الإقامة النيابية التي أوشكت على الانتهاء لتبدأ بعدها جولة انتخابية جديدة، أملهم أن يكونوا أسياد «العقارات» النيابية التي ظنوا أنهم امتلكوها وامتلكوا من فيها !

فهناك من يطالب بتلبية مطالب منطقة بعينها، قد تم طرحها من قبل صحفيين لأكثر من مرات وليست مرة واحدة، وكما لو أنها على لسان هذا البعض أنها للمرة الأولى تطرح بهذه الحماسة وهذه الكثافة، مبرزا بهذه المخاتلة الانتخابية الترويجية الفاشلة بعده أصلا عن قضايا المجتمع أو قضايا هذه الدائرة أو تلك، إذ كان من المفترض أن يتصدى لهذه المطالب والضرورات في حينها، وأضرب مثلا على ذلك، تصدي كاتب السطور لمطالب الرفاع في حلقات ثلاث نشرت في هذا الموقع من الجريدة، ولم يكن حينها من يجأر بهذه المطالب اليوم ملتفتا آنذاك لما تم طرحه من قبلي، الله بالخير !!

ويزداد ترويج أمثال هؤلاء النواب لأنفسهم، عبر استثمار واستغلال بعض القضايا الأخلاقية التي تم حسمها رسميا وقانونيا، مزجين خالص الشكر لمن اتخذه في ذيل قائمة إعلاناتهم الأخلاقية، وكما لو أن هذه القرارات تمت الاستجابة لها من قبل صناع القرار بناء على رغبتهم ورغبة أهالي دوائرهم الذين يتاجرون بهم متى يشاؤون وكيفما يشاؤون، بمثل ما يتاجرون ويبتزون صور القيادة الرشيدة للإعلان عن حملتهم الانتخابية!

وتتواصل مثل هذه الحملات الانتخابية غير المسؤولة وتتكثف عند البعض، عبر استغلال المنابر الدينية للترويج لأنفسهم ولشن حملات النوايا السيئة ضد البعض أو بعض من يعتزمون الترشح للفصل التشريعي القادم، مشهرين بكل ما يمت بصلة بالعقل أو الفكر أو يتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني أو الدولة المدنية، معتبرين إياها «بدعة» وخروجا على الدين والشريعة!

ولكن الحمق كل الحمق، أن يقبل الناخبون اللدغة في جحورهم للمرة الألف، فيسعون للوقوف معهم ومساندتهم والترويج لهم والاستبسال بحماس غير عادي من أجلهم، خاصة ما إذا لجأ أمثال هؤلاء النواب إلى الرشوات المزعجة التي يزجون بها على بعض الناخبين بسخاء!

فإذا التقى في «الهم» نائب مخاتل وناخب أحمق، فقل على الوطن السلام!!!!!

للرجوع للمقالات السابقة